مقدّمات لدراسة الاشتراك الدلاليّ بين العرفان والتداول

د. صابر الحباشة

البحرين

تتنوّع مقاربات المعنى وتختلف، وفي سياق المدارس اللسانية نجد إسهامات متفاوتة في أولويّة العناية بالمعنى وفي طبيعة تلك العناية به. فأمّا التيّار التداوليّ فيُعنى باختلاف المعاني سياقيّا، ويسعى التداوليّون، كلّ بحسب اجتهاده إلى محاصرة المعنى بقوانين خطابية وبحِكَم مُحادثيّة. وأمّا التيّار الدلاليّ العرفانيّ فيهتمّ بمسالك عبور المعنى من حيّز الكمون الذهنيّ إلى مجال التعبير الفيزيائيّ.

ولئن كانت المقاربات التقليدية تضبط الحدود الفاصلة بين المقاربة الدلالية التي تُعنى بالعلاقة بين الدوالّ والمدلولات، في حين أنّ المقاربة التداولية تهتمّ بالعلاقة بين اللغة، من جهة والسياق والمقام والمرجع، من جهة أخرى، فإنّ مِن الباحثين مَن شكّك في صرامة تلك الحدود الفاصلة بين الدلالة والتداولية، ورأى أنّ ثمّة استرسالا واتصالا بين مكوّنات الكلام وعناصر المقام...

ولقد حاولنا أن نهتمّ بمسألة العناية بظاهرة الاشتراك الدلالي من منظورات لسانيّة متعدّدة، ولا سيّما ما تعلّق باختلاف معالجته بين الزاوية الدلالية والزاوية العرفانية.

- **في الحدّ والمفهوم:**

لن نهتمّ بالاشتقاق اللغويّ للفظ (الاشتراك)، وكذلك الحال بالنسبة إلى المقابلين الفرنسيّ (polysémie) [1] والإنجليزيّ (polysemy) [2]، بل سنقتصر في هذه المقدّمة على تقديم نبذة تعريفية أوّلية تجعل القارئ يتحسّس طبيعة هذا الموضوع الذي نشتغل عليه في هذا البحث.

فقد نقلت إفلين جاكيه [3] عن روبنس [4] أنّ مصطلح الاشتراك الدلاليّ يعود إلى الرواقيين الذين جعلوه ضديدا للترادف. فالترادف هو كثرة الكلمات التي تدلّ على معنى واحد، أمّا الاشتراك الدلاليّ فهو كثرة المعاني التي تتوفر عليها الكلمة الواحدة.

ويرى بريال (Bréal)، في ما ينقل عنه فكتوري وفوكس، أنّ المعنى الجديد مهما كان لا يُنهي المعنى القديم، بل يوجد المعنيان القديم والجديد جنبا إلى جنب. واللفظ الواحد يمكن أن يُستعمل في معناه الحقيقيّ أو المجازيّ، في معناه الدقيق أو الموسّع، في معناه المجرّد أو المحسوس... وكلّما أعطيت دلالة جديدة للكلمة، فإنّ هذه الكلمة تنحو نحو التكثير ونحو توليد نماذج جديدة متشابهة من حيث الشكل ولكنها مختلفة في القيمة. نُسمّي ظاهرةَ التكاثرِ هذه المشتركَ [5].

ومثلما هو الحال في السياق العربيّ القديم، نجد الباحثين المعاصرين – في السياق الغربيّ – قد اختلفوا في شأن المشترك، ولكن لم يكن اختلافهم حول إثبات وجود هذه الظاهرة اللغوية أو إنكار وجودها، بل اختلفوا حول كيفية حضورها. فثمّة إجماع بين الدارسين على وجودها وبروزها ظاهرةً لسانية مُعتَبَرةً، ولكنهم اختلفوا حول درجة حضورها: فمنهم من رأى أنها عرَضية هامشية، تمثّل عدولا عن الأصل، أي عن أحادية الدلالة (monosémie). ومنهم من رأى أنّ المشترك هو الأصل وأحادية الدلالة هي الحالة الاستثنائية، فاللغة الطبيعية تقوم على الاشتراك بشكل يكاد يكون فِطْريّا، أمّا حصر الدلالة في ضرب واحد فهو خصيصة استثنائية لا نجدها إلا في ضرب مخصوص من النصوص التي تنأى عن خصائص اللغة الطبيعية. أمّا فوكس وفكتوري فيَرَيَانِ أنّ المشترك "ظاهرة كثيفة الحضور" و"خصيصة مركزية في اللغة" [6]. ومن الباحثين من يرى أنّ العدول يتمثل في أحادية الدلالة [7]. وحسب وجهة نظر فكتوري وفوكس، فإنّ المشترك لا يقبلُ العبارات الشارحة نفسها التي تقبلها الملفوظات الأخرى [8]. ويعرّف كروز المشترك الدلاليّ تعريفا آنيّاً بكونه لا يسمح بتنسيق بين عبارتين تعودان إلى معنيين مخصوصين [9].

وقد لخّص كلايبار [10] في تعريف فضفاض، حسب رأي جاكيه، نقطتي اتفاق رئيسيتين حول مفهوم المشترك الدلاليّ:

ثمّة إجماع على أنّ المشترك الدلاليّ هو عبارة عن:

(أ) تعدّد معاني كلمة واحدة.

(ب) وجود معان لا تبدو منفصلة تمام الانفصال، بل يوجد بينها ضرب من ضروب الارتباط.

ويصرّح فرانسواه وغيره [11] بأنّ المشترك الدلاليّ موجود في جميع اللغات، والمفردة القائمة على تعدّد المعنى هي المفردة الأكثر استعمالا. ويتحدّث الباحثون عن انحسار المشترك في اللغة المتخصّصة، مقابل اتساع دائرة المشترك في اللغة العامّة [12].

ويشير غيوم جاكيه، في أطروحته، إلى وجود وجهتي نظر متناقضتين للمشترك الدلاليّ:

- أولاهما تعتبره ظاهرة مصطنعة يتخذها اللسانيون طريقةً لبيان تعدّد معاني الكلمات، وبهذا المعنى يكون المشترك الدلاليّ غير حاصلٍ في اللغة الطبيعية.
- ثانيتهما ترى أنّ المشترك الدلاليّ "ممرّ ضروريّ" في بلورة المعنى بالنسبة إلى أيّ وحدة لغوية [13].

وقد ورد مصطلح (Polysemy) سبعا وعشرين مرّة في مسرد اللسانيات العرفانية [14] وتمّ تعريفه بوصفه "ظاهرة تكون بموجبها للوحدة اللسانية معان متعدّدة مستقلّة ولكنّها مترابطة" [15]. ويذكر المسرد أنّ هذا المصطلح قد اقتصر تقليديّا على دراسة معاني الكلمات (ضمن علم الدلالة المعجميّ)، إذ كان يُستعمل لوصف كلمات مثل كلمة (body) الإنجليزية التي تتوفّر على نطاقٍ من المعاني المنفصلة بعضها عن بعض فلم ينشأ فيما بينها ارتباطٌ قَطُّ (على سبيل المثال: الجسد البشري، الجثة، رأس الجسد البشري، الجزء الأساسي أو المركزي من الشيء).

- **مقاربة اللسانيّات العرفانيّة:**

تدّعي اللسانيات العرفانية أنّ الاشتراك الدلاليّ لا يقتصر على معنى الكلمة، بل هي سمة أساسيّة للغة البشرية. وتبعا لوجهة النظر هذه، فإنّ كل جوانب اللغة (المعجم والصرف والإعراب) التي قد تبدو "منفصلة" (إن اكتفينا بالتحليل البنيوي السّطحيّ) إنّما تُظهر مستويات الاشتراك الدلاليّ. ومن ثمّة، فإنّ اللسانيات العرفانية ترى أن الاشتراك الدلاليّ هو بمثابة مفتاح يصلح للتعميم عبر ترتيب ظواهر تبدو للمتعجّل منفصلة، كما تبرهن على أنّ الاشتراك الدلاليّ يُبرز جوامع مشتركة مهمّة وأساسية بين الأنظمة المعجمية والصرفية والإعرابية.

وقد تمّ الاشتغال على الاشتراك الدلاليّ بشكل مفصّل في فرع من اللسانيات العرفانية يُدعى علم الدلالة المعجميّ العرفانيّ (cognitive lexical semantics). والمختصّون في هذا المجال يعتبرون أنّ "الاشتراك الدلاليّ ظاهرة مفهومية بدلا من كونها ظاهرة لسانية

محضا" [16]. لذلك فهي تُفرز أنماطا من المشترك الدلاليّ اللسانيّ، ومن ثمّ، فهي تعكس فروقا نظامية وأنماطا في "الطريقة التي تنتظم وتُبنيَن بها الوحدات اللغوية في الذهن" [17]. ولهذا السبب، كانت دراسة الاشتراك الدلاليّ ذات فائدة خاصّة بالنسبة إلى علماء الدلالة المعجمية العرفانية وتراكم، في هذا السياق، رصيدٌ مهمٌّ من المقاربات المفصّلة لوحدات لسانية من مختلف الأنواع، ولعلّ من أشهر تلك الدراسات، تلك التي تطرّقت إلى الأداة (over) في اللغة الإنجليزية.

ويشير بعض الباحثين إلى أنّ تحاليل الاشتراك الدلاليّ قد اضطلعت بدور مركزيّ في اللسانيات العرفانية، إذ ناقشها لايكوف (1987) بالتفصيل [18].

إنّه من المهمّ فحص المناويل العرفانية التي نفهم في ضوئها مفهوم الاشتراك الدلاليّ. ومثل هذا التمرين مفيد من عدّة وجوه. أوّلها أنه يُبعدنا عن الفكرة التي تقول إنّ الاشتراك الدلاليّ مقولة طبيعية تمّ تحديدها بإحكام. بل الأوْلى أن نشايع سيرل في قوله إنّها "واقعة خام" [19] في اللغة تتسم – مثلها في ذلك مثل الوقائع الخام في العالم المادّيّ والبيولوجيّ – بوجودها المستقلّ عن مَفْهَمتنا لها. كما أنه يمكن لنا أن نكتشف جوهرها عبر استعمال الأدوات التحليلية المناسبة لذلك. وقد يفيد هذا التمرين أيضا في وضع بعض المشاكل التي تعترضنا عند دراسة الاشتراك الدلاليّ في إطار المناويل العرفانية التي تؤطّر مَفْهَمتنا لهذه الظاهرة. هذه المناويل تغلّف أمْثَلات (idealization) اللغة التي قد لا تكون ممكنة التطبيق في كلّ الأحوال على المعطيات اللسانية التي توجد في متناول اليد [20].

ويلاحظ تايلور أنّ تعريف الاشتراك الدلاليّ يبدو دقيقا وافيا، غير مثير للجدال. بيد أنّه يستدرك قائلا إنه "ما إن نحاولْ أن نطبّق هذا التعريف على أيّ مجموعة من المعطيات، حتى يُصبح محطّ إثارة عدّة مشاكل" [21]. ويعزو تايلور هذا الوضع الملتبس لتعريف الاشتراك الدلاليّ، بعد أن ضرب أمثلة تؤيّد رأيه، إلى أنّه تعريف ينهض على مسبقات من بينها أنه "يفترض أوّلا وقبل كلّ شيء أنّ لدينا إجراءات تمكّننا من تحديد موثوق لمعاني الوحدات اللسانية ومن تخصيصها وتعدادها" [22]. كما يفترض هذا التعريف أنّنا "نعرف على وجه اليقين أنّ المعاني المختلفة (وإن ترابطت) إنّما ترتبط فيما بينها بشكل لسانيّ واحد" [23].

• **الاشتراك الدّلاليّ مظهرًا للالتباس:**

ويبدو أنّ مشكلة الاشتراك الدلاليّ تُعدّ أحد مظاهر الالتباس (ambiguïté) الثلاثة. فالالتباس المعجميّ يكون اشتراكا دلاليّا (polysémie) أو اشتراكا لفظيّا (homonymie) أو التباسا بنيويّا غير معجميّ.

ويمكن أن نضرب على هذه الضروب الثلاثة من الالتباس الأمثلة التالية [24]:

- Pierre sent la rose.

إذ يدلّ الفعل (sent) على معنيين: إمّا معنى (يستنشق) أو معنى (تنبعث منه رائحة)، فنحن بإزاء اشتراك دلاليّ.

أمّا المثال الثاني:

- Cet ours a mangé un avocat.

فيدلّ فيه شكل (avocat) على كلمتين مختلفتين إحداهما تدلّ على ثمرة من الثمار والأخرى تدلّ على مُحامٍ، فنحن بإزاء اشتراك لفظيّ.

أمّا المثال الثالث:

- Sylvain a vu un homme avec un télescope.

فيمكن تفريعه إلى جملتين فرعيتين:

(3a) Sylvain [SV a vu [SN a vu [SN un homme] [SP avec un télescope]]

(3b) Sylvain [SV a vu [SN a vu [SN un homme [SP avec un télescope]]

فالجملتان (3a) و(3b) تعطياننا تأويلين مختلفين: إذ تقول لنا الجملة (3a) إنه بواسطة منظار رأى سيلفان رجلا، في حين أن الجملة (3b) تقول لنا إن سيلفان رأى رجلا يحمل منظارا.

وبذلك يمكننا التمييز بين ضربين من الالتباس:

–الالتباس الدلاليّ: حيث يكون شكلٌ مّا مُلتبسًا عندما يوافقه على الأقلّ معنيان مختلفان.

–الالتباس البنيويّ: حيث يُمثّل شكلٌ مّا التباسًا بنيويًّا عندما توافقه على الأقلّ بِنْيَتَان مَوْسُومتان (étiquettées) مختلفتان.

إنّ تحديد الالتباس البنيوي يتوسّل مفهوم البنية الموسومة (labeled bracketing / phrase marker) إذ تكون البنية الموسومة بنيةً صرفية تركيبية محدّدة العناصر الدنيا (كل كلمة في الجملة (3) على سبيل المثال، تكون محدَّدة)؛ إنها بنية مجرَّدة.

أمّا (3a) فهي تحديد جزئيّ للبنية الموسومة، وحتى يكون التحديد تامّا، يجب أن يكون كلّ مكوّن أدنى محدَّدا بوضوح، وأن تكون البنية الصرفية التركيبية المعنيّةُ محدَّدةً بشكل كامل.

في حالة الجملة:

- Sylvain a vu un homme avec un télescope.

تقترح علينا الجملتان (3a) و(3b) البنيتين الموسومتين، إنهما تختلفان تركيبيا.

أما في حالة:

- Cet ours a mangé un avocat.

فإنّ البنيتين الموسومتين لهما البنية الصرفية التركيبية نفسها، ولكنهما تختلفان إحداهما عن الأخرى لأنّ الشكل (avocat) يوافق تارة (avocat 1) الذي يدلّ على ثمرة وطورا يوافق (avocat 2) الذي يدلّ على مُحامٍ.

ويمكن أن يُطرح السؤال التالي: هل كلّ حالات الالتباس الدلاليّ هي حالات التباس بنيويّ؟ وبعبارة أخرى، هل يُعدّ الالتباس المعجميّ للاشتراك الدلاليّ حالةً من الالتباس المعجميّ البنيويّ [25]؟

وهنا يُطرح سؤال آخر: هل يجب علينا أن نجعل بنى موسومة مختلفة موافقة لمعاني وحدة معجمية تقوم على الاشتراك الدلاليّ؟

هذا ما تفعله المعاجم ضمنيّا عندما تعرض قوائم معاني الكلمات المشتركة اشتراكا دلاليّا.

• التمييز بين الاشتراك الدلاليّ والاشتراك اللّفظيّ:

ماذا الذي يجبُ على النظرية اللسانية فعلُه بإزاء مشكلة تنظيم الاشتراك الدلاليّ؟ وما المعايير التي ينبغي عليها أن تعتمدها في تحديد معاني الوحدة القائمة على الاشتراك الدلاليّ؟ وكيف يمكننا اعتماد معايير واضحة ودقيقة تميّز بدقّة بين الاشتراك الدلاليّ والاشتراك اللفظيّ [26]؟ سنحاول في ثنايا البحث أن نستقيَ إجابات "مُقنعة" على هذه الأسئلة المحيِّرة، وأمثالها.

يقول لاينز إنّ المشتركات اللفظية تعرَّف تقليديا بوصفها "كلمات مختلفة ذات شكل واحد، ويمكننا تحسين هذا التعريف بأن نعوّض "كلمة" بـ"عجْمم" [27] (lexeme). ولكن

التعريف يظلّ مع ذلك غير جامع لأنه يفشل في معرفة أنّ لمعظم العجممات في كثير من اللغات أكثرَ من شكل لا شكلا واحدا. كما أنّ هذا التعريف يسكت عن التساوي النحويّ" [28].

ويشير لاينز إلى أنّ الاشتراك اللفظيّ المطلق (Absolute Homonymy) يستجيب للشروط الثلاثة التالية (فضلا عن الشرط الضروريّ الأدنى الذي تتوفر عليه جميع أنواع الاشتراك اللفظيّ: وهو أن يكون للعجممات شكل واحد):

1- أن تكون المعاني غير مترابطة.
2- أن تكون كلّ أشكالها متطابقة.
3- أن تكون تلك الأشكال المتطابقة متساوية نحويّا [29].

ولئن كان الاشتراك اللفظيّ (المطلق أو الجزئيّ) علاقة تنشأ بين عجمَمَيْن مختلفين أو أكثر، فإنّ الاشتراك الدلاليّ هو خاصية العجممات المفردة. هكذا يتمّ التمييز تقليديّا بين ضربي الاشتراك. ولكن "الفرق بين الاشتراك اللفظيّ والاشتراك الدلاليّ ليس واضحا في بعض الحالات المخصوصة"، على حدّ تعبير لاينز [30].

ولعلّ مسألة معايير التمييز بين الاشتراك الدلاليّ والاشتراك اللفظيّ من أهمّ المسائل التي ينعقد عليها أمر علم الدلالة المعجميّ. وفي هذا السياق نجد مقترحا اعتمده بعض المعجميّين، على سبيل المثال، يتمثل في تحديد الخصائص التمييزية بين المفردات لتكون معايير واضحة للتمييز العلميّ بين انتماء هذه المفردة أو تلك إلى الاشتراك الدلاليّ أو إلى الاشتراك اللفظيّ.

ويتمثل نموذج الخصائص التمييزية في المعايير التالية:

1- التأليف الصوتيّ
2- البنية الصرفية
3- المحتوى المعجمي الدلاليّ
4- الانتماء المقوليّ

وهذه المعايير الأربعة الأساسية تحسم – في معظم الأحيان – الأمر بالنسبة إلى تقرير انتماء المفردة إلى الاشتراك الدلاليّ أو إلى الاشتراك اللفظيّ.

وكي لا يكون الأمر قائما على التجريد الخالص، نضرب مثالا كلمة: **برّ** بمعنى (ما انبسط من الأرض) و**برّ** بمعنى (المتوسع في المعروف).

فالكلمتان مشتركتان في التأليف الصوتيّ والبنية الصرفية (إذ هما على وزن واحد (فَعْل)) وتختلفان في المحتوى المعجميّ الدلاليّ وفي الانتماء المقوليّ إذ **برّ** الأولى اسم و**برّ** الثانية صفة.

ولكن إن استعصى الأمر، فإنّه يُصار إلى اعتماد معايير إضافية تحسم الأمر، نحو معيار:

5- الأصل الاشتقاقيّ

ونضرب على ذلك مثال كلمة **الخُرص** إذ تدلّ على الجريد من النخل كما تدلّ على الحلْقة من الذهب والفضّة. وبتحليل هاتين الكلمتين يتبيّن لنا أنهما تتفقان في التأليف الصوتيّ وفي البنية الصرفية ((إذ كلتاهما على وزن (فُعْل)) وتختلفان في المحتوى الدلاليّ المعجميّ وتتفقان في الانتماء المقوليّ (إذ كلتاهما اسم). ولكي يتمّ الحسم في أمر انتمائهما إلى الاشتراك الدلاليّ أو إلى الاشتراك اللفظيّ، نحتاج إلى تبيّن معيار الأصل الاشتقاقيّ: إذ إنّ **خُرص** بمعناها الأوّل (الجريد من النخل) عربية الأصل، أمّا **خُرص** بمعناها الثاني (الحلقة أو القرط من الذهب) فأصلها إغريقيّ. وبذلك يمكن اعتبار العلاقة بين الكلمتين علاقة اشتراك لفظيّ، ولذلك يحسن وضعهما في مدخلين مختلفين في القاموس.

وبذلك تبرز لنا نجاعة اعتماد الخصائص التمييزية بما هي طريقة مفيدة في التمييز بين الاشتراك الدلاليّ والاشتراك اللفظيّ. ولعلّه غير خافٍ أنّ هذه المسألة من المسائل التي بقيت تؤرّق الباحثين في علم الدلالة المعجميّ، ولعلّ الأخذ بالمقاربة التاريخية الدياكرونية [31] من شأنه أن ييسّر التوفّق إلى اعتماد الخصائص التمييزية مبدأ في معالجة المفردات القائمة على الاشتراك معالجة تحسم انتماءها إمّا إلى الاشتراك الدلاليّ أو إلى الاشتراك اللفظيّ.

ويقول جاكندوف في فصل *علم الدلالة المعجميّ* من كتابه: **أسس اللغة: الذهن والمعنى والنحو والتطوّر** متحدّثا عن الاشتراك الدلاليّ إنّ "إحدى مسائل علم الدلالة المعجميّ التي تمّت مناقشتها كثيرا تتمثّل في كيفية تعامل النظرية مع الاشتراك الدلاليّ: كيف ينبغي علينا معالجة معاني الوحدة المعجمية التي تبدو مختلفة والتي تكتنفها علاقة مّا حدسيةٌ، من ذلك استعمال المفردات الإنجليزية التالية: break, open, roll إذ تدلّ كل واحدة منها على معنيين (1) و(2)؟" [32] ويضرب جاكندوف أمثلة لدلالات كلمة smoke الإنجليزية ويحصرها في خمس [33] معلّقا عليها بأنّه يتردّد في القول إنّ هذه الاستعمالات الخمسة تكوّن معا مفهوما واحدا يكون smoke 1 طرازا له. خصوصا وأنه لا توجد علاقة في الواقع بين بعض تلك

الاستعمالات وبعض. ويعلّل جاكندوف هذا الموقف المتردّد بالإشارة إلى أنّ أحد أسبابه يكمن في أنّ كلّ خطوة في هذه السلسلة تضيف معلومة خصوصية، من ذلك أنه من قبيل الدعابة فقط أن نتحدث عن 3 smoke عندما تضع سمكة مملّحة على النار ثم تضعها في فيك وتنفخ، أو الحديث عن 5 smoke عن سيجار بوضعه في غرفة مدخَّنة. ويستخلص جاكندوف أنه "بسبب هذه الفروع المتعددة والخصوصيات، يبدو من الأفْيَد الحديث عن وجود خمسة معانٍ منظَّمة في سلسلتيْن شفافتين متصلتين بـ1 smoke وهما (1- 2- 3- 4 و1- 5). وهذه المعاني لا يتصل بعضها ببعض"[3 4] وحتى إن كانت متصلة، فإنه يجب على مستعمل اللغة أن يتعلّم تلك المعاني واحدا واحدا.

- **خصوصيّة مقاربات علم الدّلالة العرفانيّ:**

لئن كثرت مقاربات علم الدلالة قديما وحديثا، فإنّها تصطدم بحقائق خاصّة بها تجعلها ذات منزلة مخصوصة في اللسانيات بالقياس إلى سائر فروع العلم اللسانيّ.

ولعل من أهمّ هذه الحقائق أنّ مادّة علم الدلالة (وهو المعنى) مادّة غير قابلة للملاحظة، على خلاف مواد علم الصوتيات والصرف والإعراب.

وبذلك يسعنا القول إنّ علم الدلالة يختلف عن سائر فروع اللسانيات في أنه لا يتوفّر على معطيات مسبقة الوجود يُحدّدها مُسبقا بوصفها موضوع بحثه. فمعنى الكلمة لم يكن قَطُّ مُعطى، ولا شيئا "مُعطى" للباحث بوصفه كُلاًّ ثابتا غير قابل للتغيير. إنه بالأحرى شيء يُوجده الباحث في الميتالغة بكلّ إمكانيات التنويعات التي يتضمّنها. وبعبارة أخرى، لا قيمة في علم الدلالة للتمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة؛ إنّ معنى الكلمة يوجد دائما ضمن البنية العميقة.

إنّ علم الدلالة العرفانيّ، وعلى خلاف سائر فروع اللسانيات كالصوتمية على سبيل المثال، هو بعيد جدّا عن امتلاك معجم نظريّ محدّد تُملي تطبيقَه شروطُ الهوية التجريبية. بدلا عن ذلك، نجد مقترحات بديلة مبعثرة لوصف الآثار الدلالية، مع غياب طريقة للتمييز بين تلك المقترحات إلى حدّ الآن.

كما أنّ العدّة الميتالسانية التي يتزوّد بها الباحث في علم الدلالة لمباشرة موضوعه هي من الجنس نفسه الذي تتكون منه المادة المدروسة، إذ كلتاهما تقوم على التأويل. وهذا يقابل ما نجده، على سبيل المثال، بالنسبة إلى الصوتيات؛ إذ إنّ المعطيات التي يتعيّن على الباحث في

هذا العلم دراستها هي من جنس مختلف تمام الاختلاف عن المصطلحات الوصفية المستعملة في تحليل تلك الظواهر.

كما أنّ مدارس علم الدلالة تتناقض فيما بينها وتختلف اختلافا عظيما. فعلم الدلالة العرفانيّ عند لايكوف يرفض القول بوجود أوائل دلالية، على النحو الذي تقول به أنّا فيارزبيكاه. ومنظّرو الأوائل الدلالية بدورهم يرفضون مقترح لايكوف القائل بوجود عدد كبير من مفاهيم المستوى الأساسي التي "تُفهم مباشرةً".

ولعله من المفيد الإشارة إلى أنه يوجد في علم الدلالة العرفانيّ تطابُق بين المعنى وبين المحتوى الذهنيّ. وهذا التطابق يَقينًا من الحشو وتحصيل الحاصل الذي يشهده التحليل الدلاليّ. إنّ المعنى في علم الدلالة العرفانيّ هو مَفْهَمة (conceptualisation) والتحليل الصائب للمعاني المُفردة هو نفسه التحديد الصائب للمفاهيم التي يدلّ عليها.

ولعلّه من الجدير بالذكر أن نشير إلى أننا نتبنّى منظورا لعلم الدلالة العرفانيّ يرى أنه نشاط تأويليّ أوّلا وقبل كلّ شيء، قد يكون قريبا من صيغة مقيّدة من النقد الأدبيّ أكثر من كونه علما اختباريّا. وقلّما يُصرَّح باستتباعات هذه الرؤية التأويلية لهذا الاختصاص. والحال أنّ درجة علمية أيّ اختصاص تتناسب تناسُبا عكسيّا مع المدى الذي ترتبط فيه صلاحية فرضياته بالقرارات الذاتية حول تأويل المعطيات. وهذا يؤدّي إلى صراع علم الدلالة العرفانيّ مع المبادئ العلمية المنهجية التي تستمدّ منها اللسانيات قدرا كبيرا من سلطانها.

وقد طوّر فيفيان إيفانس (Vyvyan Evans) وأندريا تايلر(Andrea Tyler) ضربا من الاشتراك سمّياه الاشتراك المبدئي (principled polysemy) يُعَدّ نمطا من التمثيل المعجميّ ضمن علم الدلالة المعجميّ العرفانيّ [35]. وجاء هذا الضرب من المشترك لتفادي العيوب التي لوحظت على منوال التخصيص التامّ للمشترك. ويتمثل أحد اهتمامات الاشتراك المبدئيّ المركزية على وجه الخصوص، في توفير طريقة مسوّغة منهجيا ومبدئيا لعمل تحليل معجميّ دلاليّ، وبذلك يتمّ تجنّب الاشتراك الدلاليّ المزيّف (fallacy). ويرنو الاشتراك الدلاليّ المبدئيّ إلى تطوير مبادئ قرار واضح بجعل تحليل الشبكة الدلالية تحليلا موضوعيّا [36].

• المشترك الدلاليّ أصوليًّا

وإذا نظرنا إلى تعريف "المشترك" من الناحية الأصولية، وجدناه يتعلّق بما "وُضع لأكثر من معنى ارتجالا – أي بوضع جديد – أو نقلا من معنى لآخر" [37]، وهو بذلك يقابل الإفراد بالمعنى أو الانفراد في الدلالة.

ويعترضنا مفهوم المشترك في "**كتاب**" سيبويه عند تفصيله القول في ضروب العلاقة بين اللفظ والمعنى، يقول: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.[...]

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالة. وأشباه هذا كثير" [38]. وتذييل سيبويه بقوله "وأشباه هذا كثير" يدلّ على أنّه لاحظ أنّ ظاهرة الاشتراك غزيرة الورود في اللغة، وليس القول بنكرانها سوى محض تهافُت في الرأي. غير أنّ ابن بنين النحويّ [39] اعتبر أنّ هذا الباب، وقد جعله تحت عنوان "معان مفترقات يعبّر عنها بألفاظ متفقات"، قليلٌ بالقياس إلى الصنفين الآخرين (الألفاظ المتباينة والمترادفة)، ولعلّ الأمر ليس قائما على محض استقراء بقدر ما هو تبرير للتصنيف في هذا الباب، خصوصا وأنّ محلّ هذه الملاحظة قد تصدّر الكتاب.

ويفصّل صاحب **دستور العلماء** القول في الفرق بين الاشتراك اللفظيّ والاشتراك المعنويّ، مبيّنا أن الاشتراك اللفظيّ "أن يكون اللفظ موضوعا لمعنيين أو لِمعانٍ بأوضاع متعدّدة كلفظ العين للباصرة والجارية والذهب وغير ذلك" [40]. أمّا الاشتراك المعنويّ فأن "يكون اللفظ موضوعا لمعنى كلّيّ كالإنسان للحيوان الناطق" [41]. فكأنّ الاشتراك المعنويّ مساوٍ للمفهومِ قسيمِ الماصدق في اصطلاح المناطقة.

أمّا الشريف الجرجانيّ فيجعل المشترك مستوعبا شجرة من التصنيفات والفروع التي تندرج تحت هذا المسمى: "ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير، كالعين، لاشتراكه بين المعاني، ومعنى الكثرة ما يقابل القلة، فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط، كالقُرء، والشفق، فيكون مشتركاً بالنسبة إلى الجميع، ومجملاً بالنسبة إلى كل واحد" [42]. والملاحظ أنّ صاحب **التعريفات** لا يذكر صفتي اللفظيّ أو المعنويّ مُلحقتين بمصطلح المشترك.

ويميّز بالمقابل ضروب الاشتراك بين الشيئين، فـ"إن كان بالنوع يسمّى: مماثلة، كاشتراك زيد وعمرو في الإنسانية، وإن كان بالجنس، يسمّى: مجانسة، كاشتراك إنسان وفَرَس في الحيوانية، وإن كان بالعَرَض، إن كان في الكمّ يسمى: مادّة، كاشتراك ذراع من خشب وذراع من ثوب، في الطول، وإن كان في الكيف، يسمى: مشابهة، كاشتراك الإنسان والحجر في السواد، وإن كان بالمضاف، يسمّى: مناسبة، كاشتراك زيد وعمرو في بنوّة بكر، وإن كان بالشكل، يسمّى: مشاكلة، كاشتراك الأرض والهواء في الكرية، وإن

كان بالوضع المخصوص، يسمّى: موازنة، وهو ألا يختلف البعد بينهما، كسطح كلّ فلك، وإن كان بالأطراف، يسمّى: مطابقة، كاشتراك الإجّانتين في الأطراف" [43].

ولعلّ هذا التفصيل لضروب المشترك يوقفنا على منحى منطقيّ في صناعة حدّ المشترك، فمعظم التمييزات استندت إلى مقولات منطقية (النوع والجنس والعَرَض والكَمّ والكيف...). فالمماثلة والمجانسة والمشاكلة، على سبيل المثال – حسب تعريف الجرجاني المذكور أعلاه – توافق ما نعتبره مشتركا دلاليّا، أمّا المثال المضروب في بداية التعريف (العين) فيوافق المشترك اللفظيّ. ولا ندري ما المعايير التي دفعت الجرجاني إلى جعل كلّ هذه المصطلحات متفرّعة عن مصطلح المشترك واقعة في نطاقه.

وقد ورد في **معجم لالاند الفلسفيّ**، في تعريف المشترك أنّه "خاصّية تملكها كلمة (في عصر معيّن) لتمثيل عدّة أفكار مختلفة؛ تتعارض مع (polylexie)، التي يستعملها اللسانيون المعاصرون للدلّ أحيانا على وجود عدّة مرادفات معبّرة عن الفكرة عينها" [44]. وقد عاد جميل صليبا في معجمه الفلسفيّ إلى الغزالي ليعرّف المشترك بأنّه "اللفظ الواحد الذي يطلق على أشياء مُختلفة بالحدّ والحقيقة إطلاقا متساويا، كالعين تُطلق على آلة البَصَر وينبوع الماء وقُرص الشمس، وهذه مختلفة الحدود والحقائق" [45].

أمّا ميشال برودو (Michel Braudeau) فيعرّف هذا المصطلح، في الموسوعة الكونية الفرنسية، كما يلي: "المشترك الدلاليّ هو الخاصّية التي تتوفّر عليها بعض العلامات في اللسان من قدرة على توفير أكثر من معنى. وتتقابل الوحدات المتعدّدة المعنى مع الوحدات الأحادية المعنى (نحو معظم الألفاظ العلمية). وكثير من الألفاظ العلمية كانت كلمات ضمن الكلمات الجارية في اللغة العادية، فتمّت استعارتها لأداء استعمال مخصوص، وبعض ظواهر المشترك يمكن أن تبرز: فإذا كان الرمز Cu يدلّ عند الكيميائيّ على شيء معيّن، فإنّ كلمة **نحاس** تدلّ في اللسان العاديّ، على أكثر من المعدن المعروف؛ إذ قد تدلّ على الأواني المصنوعة من النحاس، فضلا عن دلالات أخرى نحو قولك **فلان رأسه من نحاس**، كناية عن عناده وصعوبة مراسه (فالمجازات تقوم بدور كبير في المشترك).

ومن البديهيّ أنّ اعتبار وحدة مّا مِن المشترك، يتمّ اعتمادا على تواترها. ولكنه يبدو من العُسر بمكان تدقيقُ هذه الصلة بين الأمرين. بل إنّ العلاقة بين المشترك اللفظيّ والمشترك الدلاليّ تُعدُّ أكثرَ دقّةً: فليس من السهولة بمكان أن نحدّد ما إذا كان ينبغي وصف بعض الوحدات بكونها تتوفّر على معان ثانوية كثيرة (المشترك الدلاليّ) وأيّ وحدات يجب أن

نُعطيَها توصيفا مختلفا (المشترك اللفظيّ). إذا كانت المسألة مُهمّةً بالنسبة إلى اللسانيات البنيوية، إذ تمثّل المعجمية مجالا مركزيّا، فإنّ هذا الأمر قد تغيّر مع اللسانيات التوليدية، إذ إنّ المعايير المعتمدة في التمييز عند المعالجة بين ما هو قائم على المشترك اللفظيّ وما هو قائم على المشترك الدلاليّ تعود إلى مفاهيم البساطة والاقتصاد" [46].

ويعتبر بيار لوغوفيك أنّ المشترك الدلاليّ يناقض المشترك اللفظيّ، وذلك في سياق حديثه عن الالتباس اللسانيّ [47]. ويرى ريمون بودون، في معرض حديثه عن "المنوال" أنّه "لمّا كان المشترك الدلاليّ خاصّية أساسية لعلم دلالة الألسنة، يفسّر مرونتها وإنتاجيتها وتطوّرها، فإنّه علينا أن نتخلّى عن المناويل الجبرية الكلاسيكية التي تقود إلى إخفاء هذه الظاهرة أو تهميشها" [48]. ويعتبر بول ريكور أنّ "المشترك الدلاليّ يمثّل القاعدة التي تقوم على أساسها ظاهرة نقل المعنى المخصوصة لما ندعوه "استعارة"، إنّ الاستعارة هي أكثر من أن تكون وجها بيانيّا، ثمّة "ما هو استعاريّ" أساسيّ يقود عملية تكوين الحقول الدلالية" [49].

وبذلك يبدو لنا اختلاف النظر إلى مصطلح المشترك الدلاليّ، بين معتبر إيّاه خاصية تعدّد في المعنى تشكّل السبب الرئيسيّ في حصول الالتباس، وهو ما يوقع في التداخل بين المشترك الدلاليّ والمشترك اللفظيّ، وبين من يرى أنّ المشترك الدلاليّ مهمّ في توليد عمليات النقل الاستعاريّ للمعنى وتحقيق إنتاجية في اللسان، فضلا عن تطويره وتحقيق مرونته.

- **إسهام علم الدلالة الاجتماعيّ في مقاربة الاشتراك الدلاليّ:**

يعود علم الدلالة الاجتماعيّ إلى أعمال كلّ من أنطوان ماييه (Meillet) (1906) وفندريس (Vendryès)(1921) ونيروب (Nyrop) (1913). والفكرة الأساسية في نظرتهم للمشترك تتمثل في أنّ دلالة الكلمة تختلف باختلاف السياق الاجتماعي الذي تُستعمل فيه. إذ تدلّ كلمة (opération) (= عمليّة) الفرنسية على إجراء حسابيّ عند الرياضيّ وعلى تدخّل طبّيّ عند الطبيب، وهكذا دواليك [50]. فالكلمات – حسب وجهة النظر هذه – "أدوات للتفاعل البشري: للاقناع والوعد والإمتاع ولتمرير المعلومات، وينبغي أن يتتبعها وصفُها الدلاليّ" [51]. ويتساءل إردمان (Erdmann) (1910): "مَن هو الألمانيّ؟" هل هو المواطن في جمهورية ألمانيا الاتحادية، أم هو الذي لغته الأمّ هي اللغة الألمانيّة، أم هو سليل العِرق الجرمانيّ؟ [52] فعندما تنطبق الإمكانيات الثلاث، لا يقع إشكال، أمّا عندما تسقط واحدة أو اثنتان، فعندذاك ينشأ الجدال حول هويّة الألمانيّ. ويعلّق إردمان على مثال خطبة القائد الأماني بيسمارك (Bismarck) التي يقول فيها: "نحن الألمان، لا نخاف أحدا غير الله"،

متسائلا: "هل ينطبق الحكم الوارد في جملته على الألمان الذين يتكلمون اللغة السويسرية أو الذين يتكلمون اللغة البولونية ويعيشون ضمن حدود الدولة الألمانية؟" والإجابة المحتملة عن هذه التساؤلات تتمثل في أن بيسمارك لم يفكّر في هذه التمييزات عندما نطق بجملته تلك، كما أنّ تلك التمييزات لا أهمّية لها في ملفوظه [53].

وينقل جيرارتز قول اللساني البلجيكي جان غوسنس الذي يعتقد أنّ الاشتراك الدلاليّ "ينتمي إلى اللغة في حدّ ذاتها، إذ لا يمكن أن توجد اللغة دون اشتراك" [54]. ولكنه يضيف أنه "من الواضح – مع ذلك – وكما بيّنت ذلك اللسانيات الجغرافية – أنّ اللغات في بعض الحالات تتفاعل سلبيّا، ضدّ المشترك الدلاليّ الثقيل" [55]. وهنا يشير جيرارتز إلى رهاب المشترك الدلاليّ (polysemiophobia) [56] ضاربا مثال منطقة معيّنة جنوب غربيّ فرنسا، إذ يلتقي الأصلان اللاتينيان gallus (ديك) وcattus (قِطّ) في شكل واحد gat. وهذا الاشتراك اللفظيّ قد يُحدث الالتباس، في فضاء المزرعة خصوصا وفي سياق بيئة فلاحية عموما، فقد تمّ التخلّص من التوتّر الذي يُحدثه هذا الاشتراك اللفظيّ عبر تعويض gat (ديك) بكلمة أخرى [57].

وثمّة مثال جيّد لتصوّر حلول علاجية للتوتّرات التي يسبّبها المشترك الدلاليّ. ثمّة ثلاث مناطق جغرافية تشترك اثنتان منها (وهما المنطقتان الشرقية والغربية) في استعمال كلمة keest ولكن بمعنيين مختلفين. أمّا المنطقة الوسطى، فهي أصغر من المنطقتين الأخريين بكثير، وقد اضمحلّت تلك الكلمة في نطاق تلك المنطقة الوسطى، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بأن هذه المنطقة، لمّا كانت منطقة تداخُل بين المنطقتين الأخريين، فإنها كانت تستقبل في العادة keest في المعنيين المختلفين المستعملين في كلّ من المنطقة الشرقية والغربية. وإذا تبنّينا خطّ الرُّهاب من المشترك الدلاليّ، فإنّ نشوء هذا الاشتراك يبدو غير ملائم لسبب أو لآخر بالنسبة إلى مستعملي اللغة في هذه المنطقة المتداخلة [58]. ويفسّر غوسنس اختفاء المفردة القائمة على الاشتراك في المنطقة الوسطى، تفسيرا تداوليّا تواصليّا. إذ سيُساء فهمُ متساكني هذه المنطقة – كما يزعم – عندما يستعملون تلك الكلمة مع متساكني المنطقة الشرقية بالمعنى الذي تدلّ عليه في المنطقة الغربية، والعكس بالعكس. فكلمة keest تدلّ على (قلب الثمرة) وعلى (بُرعم النبتة)، فسكان المنطقة الوسطى سيُساء فهمُهم سواء عندما يستعملون تلك الكلمة بمعنى (قلب الثمرة) في المنطقة الشرقية، أو عندما يستعملونها بمعنى (بُرعم النبتة) في المنطقة الغربية. وبما أنهم يعرفون keest ويستعملونها في لهجتهم بالمعنيين، فإنه لا شيء يحول بينهم وبين الوقوع في هذه المشاكل التواصلية، إلا إزالة هذه الكلمة keest

من معجمهم. ويبيّن غوسنس أنّ "الحلّ المثالي للمشكل الذي ينشأ عن الاشتراك الدلاليّ في المناطق الحدودية يقتضي إخراج الكلمة الغامضة من المعجم وتعويضها بما يوافق معانيها بكلمات أخرى. وفي مثل هذه الحالة، تُظهِر الخرائطُ مناطق "فارغة" بين المناطق الجغرافية إذ يُوجد المعنيان في نطاق تلك المناطق، أي بعبارة أخرى، حيث تغيب المفردة المعجمية" [59]. وهذا ما نشهده في أمثلة من قبيل keest إذ تشهد المناطق الحدودية فقْدًا معجميّا (lexical loss).

فالملاحظ أنّ معظم أمثلة تحاشي الاشتراك الدلاليّ تتخذ مسوّغات جغرافية، فهي حالات من رُهاب المشترك الدلاليّ، تمّ تحديدها ضمن لغة واحدة.

وينسب ليس (Leys)، على سبيل المثال، تغييرات المعنى للحرف الألماني te إلى تجنُّب الاشتراك الدلاليّ (ضمن اللغة الألمانية المعيارية، ودون تدخّل أيّ عوامل جغرافية) [60].

وقد درست الباحثة زينب إبراهيم أمثلة عربية للاشتراك الدلاليّ في بعض اللهجات العربية المعاصرة، إذ لاحظت أنّ اللسانيات العربية حقل ثريّ وخصب ومليء بالمفاهيم والظواهر التي تستدعي مزيد البحث [61]. وقد اهتمّت بعرض عدد من الكلمات والعبارات التي تُستعمل في أكثر من لهجة عربية معاصرة، على الرغم من أنها تتوفر على معان تختلف من لهجة إلى أخرى [62]. وتعتمد الباحثة في دراستها على معطيات جمعتها من متكلمين ينتمون إلى أقطار عربية مختلفة، وما يحصل بينهم من سوء فهم ناجم عن ظاهرة الاشتراك الدلاليّ.

وأشارت الباحثة إلى أنّ معظم الدراسات المتوفرة عن اللهجات العربية تهتمّ بالمؤتلف والمختلف بينها تاركة مجال الاشتراك الدلاليّ غُفلا غير مدروس. وتحاول زينب إبراهيم تحليل هذه الظاهرة ضمن إطار عمل دلاليّ تاريخيّ، داعية إلى عمل جماعيّ لجمع كل العبارات والمفردات المندرجة ضمن ظاهرة الاشتراك الدلاليّ في اللهجات العربية.

وتنطلق الباحثة من تساؤل لاينز عن المعايير التي تمكّن من التمييز بين ضربي الاشتراك: اللفظي والدلالي. وتنقل عنه ضروب وقوع الاشتراك الدلالي الثلاثة: وهي: توسيع المعنى وتضييقه والتحويل الاستعاري [63].

وتبين الباحثة أن معظم المفردات التي تناولتها بالدرس تعود إلى كلمة واحدة ثم اختلفت المعاني عبر مسارات دلالية مختلفة. واختارت الباحثة أمثلة من اللهجات المصرية واللبنانية والسورية والجزائرية والمغربية والأردنية [64].

وبعد عرض بسطة تاريخية موجزة أشارت فيها الباحثة إلى بعض مصنّفات "ما اتفق لفظه واختلف معناه" وما ذكره ابن جنّي في "الخصائص" عن تعدد معاني كلمة (صدى) وما

أشار إليه الخليل بن أحمد في معجمه "العين" من تعدّد معاني كلمة (عين)، عقّبت الباحثة بالإشارة إلى أن هذه الأمثلة من الاشتراك اللفظيّ إذ تتعدّد معاني الكلمة الواحدة دون أن يكون ثمّة رابط بينها. وتشير الباحثة إلى أن ابن درستويه ميّز بين الاشتراك اللفظيّ والاشتراك الدلاليّ، في زمن كان فيه جلّ النحاة يرون أن الكلمات المشتركة دلاليا إنّما هي استعارات [65].

واهتمت الباحثة بدراسة تطبيقية لخمسة تعابير وأكثر من عشرين كلمة من لهجات عربية مختلفة. وحاولت النظر في المعاني التاريخية للكلمات المذكورة ومن ثمّ تخمين المسارات الدلالية التي اتُّخذت والتي أدّت إلى حصول الاختلاف بين المعاني. يقول لاينز: "الاشتراك الدلاليّ ... كالاشتراك اللفظيّ المطلق (إن قلنا بوجوده) يؤدّي، ببساطة، إلى حصول التباسات معجمية" [66].

واستعملت الباحثة معاجم "العين" للخليل و"لسان العرب" لابن منظور و"معجم العربية المعاصرة المكتوبة" [67] لهانس فهر (Hans Wehr) للنظر في أصول التعابير والمفردات التي عالجتها في اللهجات المعاصرة التي درست أمثلة لها (زبادي – بوزة – رفيقة – إنت عامل إيه – كرى – عيّط، ...).

وختمت بحثها بالإشارة إلى أنّ عملها إنّما هو مدخل لبحوث ممكنة وتوثيق لظاهرة استمرت على مدى قرون في اللغة العربية. ومن الأساسيّ، في نظر زينب إبراهيم، توثيق ظاهرة الاشتراك الدلاليّ المهمّة والإشكالية على الصعيد الاجتماعي [68]. ونلاحظ أنها تلتقي مع البحوث التي تنظر في الاشتراك الدلاليّ من ناحية سوسيو لسانية، فتعتبره ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية سلبية عند التواصل، لما تتسبّب فيه من سوء فهم أو التباس دلاليّ.

ويشير جيرارتز إلى الصراع الحاصل بين التصوّر الطرازيّ العرفاني الدلالي للمعجم وبين التصوّر البنيويّ له. (خصوصا، كما جسده المبدأ الذي يطبقه مستعملو اللغات نزوعا إلى التماثُل isomorphism). ومادامت المقاربة الطرازية تقتضي نزوعا نحو تعزيز الاشتراك الدلاليّ للمفردة المعجمية، فإنّ النزوع نحو توحيد الصيغة بين الأشكال والمعاني يقتضي العكس تماما: فمقابل مبدإ التماثُل الذي بموجبه يكون للشكل الواحد معنى واحد، تنزع الطرازية (typicalité) نحو تعدّد معاني المفردة الواحدة. وقد حاول جيرارتز أن يصالح بين المنظورين [69].

فمن خلال هذه التحليلات الجزئية، يتبيّن لنا أنّ معالجة المشترك الدلاليّ ظلّت وفق المنظور الاجتماعي رهينة ضرب من المحاصرة والتضييق، تحاشيا لاستتباعات الغموض وسوء الفهم. ولقد ظهرت بعض المصطلحات المعبّرة عن هذه الحال المنفرة من الاشتراك الدلالي لعلّ أوضحها مصطلح الرُّهاب من المشترك الدلاليّ، وإن كان له أصل نفسيّ، فإنّ قيمته الإجرائية تكمن في تغلغله في النسيج الاجتماعيّ. وهذا ما يجعل بعض الجماعات اللسانية تعدل عن استعمال بعض المفردات البوليسيمية رهبةً من وقوع ما لا تحمد عقباه، إذ تنقلب الدلالة من الإفادة إلى الإساءة. ويصبح القائل متوجسا من سوء عاقبة قوله. فكان أن اقتُرح حلّ إلغاء تلك المفردات التي تثير إشكالا، وإحلال مفردات أخرى محلها، تجنّب تنازع القائلين أو الوقوع في محظور اجتماعيّ بالمعنى التواصليّ للعبارة.

وهذا الإجراء ولئن حمل خسارة معجمية لرصيد من مفردات المشترك الدلاليّ، فإنّ له منفعة تواصلية تعيها الجماعة اللغوية وتقدّرها حقّ قدرها، وترى أنها أثمن من الفقد المعجميّ الذي اضطرّت إليه. فكأنّ هذا الوجه من العملية اللغوية التواصلية يُحيل إلى البُعد الاقتصاديّ في الكلام، إذ يحكم منطق العَرْض والطلب "سوق اللغة" وتكون المفردات ذات الدلالات القائمة على الاشتراك بضاعة كاسدة، لأنها تحول بين الناس وبين أن يتحقّق بينهم التواصل المفيد.

وهذه الأمثلة المذكورة في سياق الاختلاف الجغرافيّ المؤثّر في توليد المشترك الدلاليّ، وطُرُق معالجة آثاره السلبية، تذكّرنا بالاختلافات الدلالية الناجمة عن اختلاف اللهجات العربية. ولعلّ ما ذكره بعض الباحثين من هيمنة لهجة واحدة، في سياق نقديّ [70]، إنّما يُعدّ من بعض الوجوه – في نظرنا – إجراءً شبيها بإجراء إلغاء المفردات القائمة على الاشتراك الدلاليّ الذي عمدت إليه بعض البيئات اللغوية، كما مرّ بنا، أعلاه.

- **خاتمة:**

لم يبدأ الاهتمام بدراسة المشترك الدلاليّ ضمن حقل علم الدلالة في اللسانيات العرفانية، فقد حظي الاشتراك الدلاليّ باهتمام ملحوظ في اللسانيات النفسية وعلم النفس العرفاني والذكاء الاصطناعيّ. أمّا في اللسانيات الحاسوبية، فما زال المشترك الدلاليّ يمثل تحدّيا حقيقيا، في تحديد المعنى الآليّ. كما أنّ إجراء التجلية (disambiguization) في اللغات الطبيعية ما زال غير مَصُوغ صياغةً إشكالية.

ولعله من المقرّر أنّ الالتباس والاشتراك الدلاليّ يحتلاّن مركز اهتمام اللسانيات الحاسوبية، إذ يدرس المختصّون في هذا المجال معانيَ الكلمات و"يقترحون مناويل للوسْم الدلاليّ (semantic tagging) ولتجلية معاني الكلمات" [71].

ويبدو أنه يمكن الاطمئنان إلى القول "إنّ دراسة المشترك الدلاليّ ذات أهمّية رئيسية في أيّ دراسة دلالية للغة" [72].

ويشير كويكنز وزوادا إلى أنّ الدور الذي اضطلع به المشترك الدلاليّ في التقاليد البنيوية دورٌ ضئيلٌ [73].

إنّ المشترك الدلاليّ يطرح مشكلا أمام علم الدلالة البنيويّ، إذ تتمّ المحافظة على مبدإ الدالّ الواحد الذي يقابله المدلول الواحد، وأمام أمثلة من قبيل:

1- مدرسة الطيب المهيري قريبة.

2- سقف المدرسة يحتاج إلى صيانة.

3- ذهبت المدرسة في رحلة إلى جربة.

تُلفي المدرسة في 1 تدلّ على المؤسسة التعليمية، أمّا المدرسة في 2 فتدلّ على البناية، في حين أنها تدلّ في 3 على الدارسين فيها، ويتمّ تحليلها بوصفها أزواجا ثلاثة من الدوالّ والمدلولات:

فهذه الأمثلة توافق ما يلي:

الدال (1) ⟵ المدلول (1): [المدرسة: مؤسسة]

الدال (2) ⟵ المدلول (2): [المدرسة: بناية]

الدال (3) ⟵ المدلول (3): [المدرسة: دارسون]

وتتم معالجة تنوّع المعاني بوصفها إنجازات محدّدة سياقيا، أو نظائر لذلك التعريف العامّ.

ولم يحْظَ الاشتراك الدلاليّ باهتمام أكبر مع علم الدلالة الذي طوّره كاتز وفودور في إطار نظرية تشمسكي المعيارية. كما أنّ كاتز لم يميّز بين المشترك اللفظيّ والمشترك الدلاليّ (انظر مناقشته للمشترك اللفظيّ أو للغموض الدلاليّ لمدرسة بمعنى بناية ومدرسة بمعنى مؤسّسة). بل لقد انخرط في مقاربة المعنى الأحادي: "يجب أن يكون المعنى تجريدا لظواهر متغيّرة للأشياء التي يحيل عليها اللفظ: يجب أن يمثّل المعنى المظاهر الثابتة التي بها يكون الأمر شيئا أو وضعا أو نشاطا أو أيّ شيء آخر. وإلاّ فإنه لا يمكن استعمال كلمة مرة

أخرى بالمعنى نفسه الذي استُعملت به للمرة الأولى، بما أنه يُوجد دائما شيء من الاختلاف في ما تحيل عليه بين المرّة والأخرى" [74].

ولقد تعزّز حضور مقاربة المعنى الواحد في المدرسة التوليدية بتأثير النحاة التوليديين الذين يدافعون عن فكرة وضع قائمة بالعبارات القياسية في النحو، على افتراض أنّ هذا الوضع في قائمة يتضمّن فشلا في المسك بتعميمات للدالّ" [75].

وفق هذه الرؤية، تُعطى الأولوية للوصف الدلاليّ الذي يحاول تقليص الاشتراك الدلاليّ إلى أقصى مدى ممكن، ويسعى إلى وضع عدد كبير من المعاني المختلفة تحت مظلّة تعريف دلاليّ واحد، على الوصف الذي يسمح بتعدّد المعاني التي تنتظم منفصلة بعضها عن بعض. وقد وضعت قاعدة مفادها أنّ " للشكل الواحد معنى واحدا"، حيّز التطبيق مع روهل (1989) ومع ما يُسمّى "مقاربة المستويَيْن" التي اقترحها أساسا اللساني الألمانيّ مانفرد بيرويش (Manfred Bierwisch) وإوالد لانغ (Ewald Lang) [76].

إنّ التمييز بين المشترك الدلالي والغموض (vagueness) (أو اللاتحديد indeterminacy) هو التمييز بين مظاهر المعنى التي تنشأ عنها معانٍ متعددة للكلمة في مقابل مظاهر هي تجليات لمعنى واحد. ففعل أكل يدلّ على الأكل بالملعقة، أو بالشوكة، أو باليد، ما دام المتكلمون بالعربية لغةً أمًّا يعتبرونها نشاطات مختلفة مرجعيّا، لأنها تدلّ على هيئات مختلفة، ولكنها على الإجمال تنويعات لمعنى واحد "للأكل".

إنّ النظريات اللسانية الدلالية التي تقول بمقاربة المعنى الواحد إنما تحاول تقليص الاشتراك إلى أقل مدى ممكن عبر وضع أكبر قدر من المعاني تحت مظلّة تعريف واحد. بذلك، وباستثناء حالات المشترك اللفظيّ، فإنه ينظر إلى الاختلافات الدلالية بين استعمالات متنوعة لمفردة معجمية على أنها تنويعات سياقية. ومع ذلك، فإنه من غير الواضح بدقة دائما تبيّن المعايير التي يجب التمييز فيها بين المعلومة "الدلالية الصرف" (أي الثابتة) وبين المعلومة المُحدّدة سياقيا.

من ذلك أنّ ابتلع يُعتبر جزءا من معنى أكل في حين أنّ أدوات الأكل ليست كذلك؟

وحتى لو تمكنّا من إقامة تمييز بين المعلومة الدلالية الثابتة وبين المعلومة المحددة سياقيا، فإنّ مقاربة المعنى الواحد تظلّ في مواجهة مع تحدّييْن كبيريْن:

أولهما: بوصفه وصفا أحاديّا لمعنى الكلمة، يحتاج إلى ملاءمة الكلمات المشتركة الدلالة التي يتكوّن وصفها المظهريّ من مجموعة طباقية من التمثيلات المظهرية المتحققة.

وخصوصا بالنسبة إلى الذين يريدون تقليص الاشتراك الدلاليّ إلى أكبر قدر ممكن، يصبح المشكل متمثلا في كيفية تعيين معنى كلمة بالتعميم المكانيّ بشكل يشمل نطاق مختلف استعمالاته (وفي الوقت نفسه، مع خصوصية كافية بما يميّز الكلمة عن جوارها المفهوميّ).

ثانيهما: أنه يحتاج إلى توضيح قواعد الاشتقاق التي تنتج النطاق الكامل لمثيلاته المحدّدة سياقيا انطلاقا من تعريف أحاديّ.

وعلى خلاف مقاربة المعنى الأحاديّ، تسمح اللسانيات العرفانية بتعدّد معاني الكلمة؛ وبعبارة أخرى، فإنه يُسمح بوجود اختلافات مرجعية أو مفهومية في استعمالات الكلمة لتكوين معان مشتركة مختلفة (ومن ثمة، دون الحاجة إلى اعتبارها تنويعات سياقية).

الهوامش:

1 – يشير معجم (Le petit Robert) إلى أنّ هذه الكلمة ظهرت سنة 1897، وأنّ أصلها إغريقيّ (semaînen) بمعنى (دلالة) مسبوقة بالسابقة (poly) الدالّة على التعدّد. ويعرّف الاشتراك الدلاليّ بكونه "خصيصة الدالّ الذي يتوفّر على محتويات متعددة أو معان متعدّدة".

(Caractère d'un signe qui possède plusieurs contenus, plusieurs sens).

2 – يشير معجم إنكارتا (Encarta) إلى أنّ هذه الكلمة ظهرت في بدايات القرن العشرين، وأنّ أصلها إغريقيّ (polusēmos) انتقلت عبر اللاتينية الحديثة (polysemia). ويعرّف الاشتراك الدلاليّ بكونه "التوفر على معان متعددة: وجود معان كثيرة لكلمة واحدة أو لجملة واحدة".

(having multiple meanings: the existence of several meanings for a single word or phrase)

3 - Jacquey E., 2002, **Ambiguïté lexicale et quantification : une modélisation de la polysémie logique**, Hermes.

4 - Robins, Robert Henry, 1967, **A Short History of Linguistics**. Londres, New York : Longman, Green and Co Ltd.

وقد ترجم أحمد عوض هذا الكتاب إلى العربية: **موجز تاريخ علم اللغة** (في الغرب)، 1997، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد227.

5 - Victorri, Bernard et Fuchs C., 1996, **La Polysémie, construction dynamique du sens**, Paris, Hermès, p11.

6 - Op. cit., p13.

7- Tracy, L., 1997, "**La clé du miystère: mettre le référent à sa place**". In Cadiot & Habert, 1997, "**Aux sources de la polysémie nominale**", Langue Française, 113, Larousse, Paris.
8- Victorri, Bernard et Fuchs C., 1996, **La polysémie, construction dynamique du sens**, Paris, Hermès, p16.
9 - Cruse, D.A., 1996, "**La signification des noms propres de pays en anglais**". In Remi-Giraud S. & P. Retat (éds), **Les mots de la nation**, Presses Universitaires de Lyon, p.93-102.
10 - Kleiber G.,1999, **Problèmes de sémantique, polysémie en questions**, p55.
11 - François (Jacques), Manguin (Jean-Luc) & Victorri (Bernard), 2003, **La réduction de la polysémie adjectivale en cotexte nominal: une méthode de sémantique calculatoire**, Cahier du CRISCO, N°14, septembre, p.4.
12 - Baylon, Chr. & P.Fabre, 1978, **La sémantique**, Nathan, Paris, p.15.
13 - Guillaume Jaquet, 2005, **Polysémie verbale et calcul du sens**, Lattice, CNRS, P22.
14 - Vyvyan Evans, 2007, **A glossary of cognitive linguistics**, Edinburgh University Press Ltd, p163.
15 - Ibid.
16 - Ibid, p164.
17 - Ibid.
18 - Theodorus Albertus & Gisela Redeker, 1999, **Cognitive linguistics, foundations, scope, and methodology**, Walter de Gruyter, p79.
19 - John Searle, 1969, **Speech Acts**, Cambridge University Press, p50.
20 - Johm R., Taylor, 2003, **Cognitive models of polysemy**, In Brigitte Nerlich, Zazie Todd, Vimala Herman, David D. Clark (Editors): **Trends in linguistics: Polysemy: flexible patterns of meaning in mind and language,** Mouton de Gruyter, p32.
21 - Ibid.
22 - Ibid.
23 - Ibid.
24 - Nicolas, David, 2006, **Ambiguïté**. *In* D. Godard, L. Roussarie et F. Corblin (éd.), *Sémanticlopédie: dictionnaire de sémantique*, GDR Sémantique & Modélisation, CNRS, http://www.semantique-gdr.net/dico/.

25 – هذا ما يبدو أنّ جيلون (Brendan Gillon) يقترحه.

26 – نشير إلى أننا سنفيد في الإجابة على هذا السؤال من مقترح إبراهيم بن مراد المتمثل في اعتماد طريقة الخصائص التمييزية للمفردات إذ يهتمّ بالتأليف الصوتيّ وبالبنية الصرفية وبالمحتوى المعجميّ الدلاليّ وبالانتماء المقوليّ. إبراهيم بن مراد، **مقدمة لنظرية المعجم**، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، 1997.

27 – الوحدة المعجمية الدنيا (lexème): يعرّبها الطيب البكوش وصالح الماجري بـــ"عَجْمَم". انظر: روبير مارتان، **في سبيل منطق للمعنى**، ترجمة وتقديم الطيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ثبت المصطلحات، ص402. ويسميها رضوان ظاظا "وحدة معجمية صغرى"، انظر كلود

حجاج، **إنسان الكلام، مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية**، ترجمة د. رضوان ظاظا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003، ثبت المصطحات، ص420.

28 - John Lyons, 2002, **Linguistic semantics: an introduction**, Cambridge University Press, p55.

29 - Ibid.

30 - Ibid., p58.

31 – لا تفوتنا الإشارة إلى رفض اللسانيات العرفانية المنظور الدياكرونيّ.

32 -Ray Jackendoff, 2003, **Foundations of language: brain, meaning, grammar, evolution**, Oxford University Press, p339.

33 - Ibid. p341.

34 - Ibid.

35 - Vyvyan Evans, 2007, **A glossary of cognitive linguistics**, Edinburgh University Press Ltd, p164.

36 - Ibid.

37 – ناصر المبارك، 2004، **الظاهر اللغويّ في الثقافة العربية، دراسة في المنهج الدلاليّ عند العرب**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، ص58.

38 – سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988، ص24.

39 – سليمان بن بنين الدقيقي النحوي (ت613هـ)، **اتفاق المباني وافتراق المعاني**، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، ط1، عمان، دار عمان، 1985، ص90.

40 – القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون** الملقّب **بدستور العلماء**، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، 1975، ط2، ج1، ص118.

41 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

42 – علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، **التعريفات**، تحقيق وتعليق الدكتور عبدالرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1987، ص269.

43 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

44 – لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت– باريس، منشورات عويدات، ط2، 2001، مج2، ص.996

45 – جميل صليبا، **المعجم الفلسفيّ**، بيروت، دار الكتاب اللبنانيّ، 1982، ج2، ص376. وقد عاد إلى **معيار العلم** لأبي حامد الغزالي، ص – ص 46–47. ثم أورد صليبا بعد ذلك تعريف الشريف الجرجاني للمشترك الذي ناقشناه في بحثنا: مدخل إلى قراءات المشترك في اللغة العربية، ضمن كتابنا: **في المعنى:**

مباحث دلالية معرفية، بيروت / الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2008، ص – ص9–31 ، كما أشار إلى تعريف لالاند المشار إليه أعلاه، أيضا.

46 - Michel Braudeau, **Polysémie**, article in Encyclopaedia Universalis.
47 - Pierre Le Goffic, **Ambiguïté linguistique**, article in Encyclopaedia Universalis.
48 - Raymond Boudon et al, **Modèle**, article in Encyclopaedia Universalis.
49 - Paul Ricoeur, **Mythe, l'interprétation philosophique**, article in Encyclopaedia Universalis.
50 - Dirk Geeraerts, 2010, Theories of lexical semantics, Oxford University Press, p21.
51 - Loc. Cit., p21-22.
52 - المرجع نفسه، ص22. وقد أجرينا بعض التعديلات على بعض هذه التوصيفات لتكون موافقة لعصرنا الحالي.
53 - Loc. Cit., p22.
54 - Jan Gossens, Structurelle Sprachgeografie: eine Einführung in Methodik und Ergebnisse. Sprachwissenscheftliche Studienbücher, Heidelberg: Carl Winter, 1969, p106.
55 - Ibid.
56 - Dirk Geeraerts, Diachronic prototype semantics: a contribution to historical lexicology, Oxford University Press, 1997, p125.
57 - Ibid.
58 - Op. cit., p125-126.
59 - Jan Gossens,1969, Structurelle Sprachgeografie: eine Einführung in Methodik und Ergebnisse. Sprachwissenscheftliche Studienbücher, Heidelberg: Carl Winter, p102.
60 - Leys, Odo, Dativ und Akkusativ in der deutschen sprach der Gegenwart. In: Leuvense bijdragen 84, 1995, 39-65.
61 - Zeinab Ibrahim, 2005, Polysemy in Arabic Dialects. In Alaa Elgibali (Ed.), I nvestigating Arabic: Current Parameters in Analysis and Learning, Koninklijke Brill NV, Leiden, p-p51-64.
62 - Ibid., p51.
63 - Ibid.
64 - Ibid., p52.
65 – نقلا عن: أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1988، ص156.
66 - John Lyons, 1977, **Semantics**,Cambridge University Press, p569.
67 - Hans Wehr, **A Dictionary of Modern Written Arabic**, edited by J Milton Cowan.
68 - Zeinab Ibrahim, 2005, **Polysemy in Arabic Dialects**, p64.
69 - Dirk Geeraerts, 1997, Diachronic prototype semantics: a contribution to historical lexicology, Oxford University Press.
70 - Soufiane Al Karjousli, 2008, Regards croisés des linguistes sur la polysémie et la langue arabe, Laboratoire GRIC, université Le Havre. In La langue en contexte. Actes du colloque « Représentations du sens linguistique IV », Helsinki, 28-30 mai 2008.

71 - Barbara Lewandowska-Toaszczyk, 2007, Polysemy, prototypes, and radial categories, IN: Geeraets D, Cuyckens H.,The Oxford Handbook of Cognitive Linguistics. Oxford University Press, p159.
72 - Nerlich, Brigitte & Clarke, David D., "Polysemy: Patterns in meaning and patterns in history".Historiographia Linguistica 24(3),1997, 359-385.
73 - Hubert Cuyckens,Britta Zawada, Polysemy in Cognition Linguistics selected papers from the 5th International Cognitive Linguistics Conference, Amsterdam, (1997), 2001.
74 - Katz, J. J., 1972, **Semantic Theory**, New York: Harper & Row.
75 - Langacker, R. W., 1991a, **Foundations of cognitive grammar**, Vol.II. Descriptive Application, Stanford, Stanford University Press, p264.
76 - Hubert Cuyckens & Britta Zawada, 2001,(1997), **Polysemy in Cognition Linguistics**, selected papers from the 5th International Cognitive Linguistics Conference, Amsterdam.